

جامعة 8 ماي 1945-قائمة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

سنة أولى ماستر تنظيم وعمل

الإجابة النموذجية لمقياس سوسيولوجيا الحركات العمالية

الإجابة

الجواب الأول: (4ن)

5-تصنيف وفق الأهداف: تصنف النقابات وفق أهدافها ومنهجها في العمل إلى ما يلي:

-النقابات الثورية: تميل النقابات الثورية لأن تتحول إلى حركات سياسية مضادة للأنظمة القائمة، وقد كان هذا النوع وليد الظروف القاسية التي عاشها العمال من انخفاض في الأجور وطول ساعات العمل وانعدام أدنى الحقوق، وهي تسعى لتغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تراه سبب الأوضاع المتردية التي تواجه العمال، معتبرة ذلك الشرط الأساسي لتحقيق مصالح الأعضاء

-النقابات الإصلاحية: يسعى هذا النوع من النقابات لتحقيق مصالح الأعضاء ضمن الأنظمة القائمة وتتخذ هذه النقابات طريقة التفاوض لإصلاح وحل المشكلات العالقة والمستجدة، بل وتعارض فكرة التغيير الراديكالي للمجتمع.

-النقابة الفوضوية: وهي تلك النقابات التي ترفض العمل تحت الرداء الاشتراكي أو أي نظام سياسي آخر رغم أنها اشتراكية في الأصل، وتنادي بأحقية الشعب في إيصال الرئيس إلى السلطة وتعمل على تحقيق مبدأ الشعبوية.

-النقابة التعاونية غير مطلوبة: يهدف هذا النوع من النقابات إلى إصلاح المجتمع بكل عناصره جامعة بين الطبقة العاملة وأصحاب المستويات الدنيا وكذا أرباب العمل، ولا تميل هذه النقابات إلى ممارسة أي نشاط سياسي، بل تراهن على الحوار والاتصال الدائم للوصول إلى مستويات قياسية للإنتاج، وتعتمد في عملية التفاوض على تحقيق مبدأ العدالة.

الجواب الثاني: (8ن)

تصنيف ميشال كروزيه: قدم عالم الاجتماع الفرنسي ميشال كروزيه محاولة||. تصنيفية لخمس اتجاهات متكاملة تفسر العمل النقابي وتتناسب مع الأوجه المتناقضة للحركة العمالية وهي كالاتي:

1-وجهة النظر الوراثية: يبحث هذا الاتجاه في أصل ونشأة العمل النقابي ويستدعي ذلك الرجوع إلى أصل الحركات العمالية وبداياتها، والظروف التي صاحبت قيامها والعوامل التي ساعدت على نجاحها وقوتها، وفي هذا السياق نجد تفسيرين للعمل النقابي هما:

-تفسير إدوارد برت و جورج سوريل :حيث يرجعان الفضل في ولادة الحركة العمالية بوعي أو لا وعي في كتابه(تاريخ الحركة العمالية) إلى أفراد استثنائيين هم محركين ومناضلين عرفوا كيف يجمعوا حولهم أفضل العناصر العمالية، ومع ذلك فإن إسهامهم على صعيد التحليل العلمي الاجتماعي ظلت أهميته من الدرجة الثانية فكان يفيد فقط حركة الأفكار التي رافقت ولادة التنظيمات النقابية وأسباب تطورها، وشهدت فلسفتها انحرافا عن الدراسة الموضوعية لدور ووظائف العمل النقابي لتفرض علينا صورة المناضل على حد تعبير كروزييه.

-التفسير الماركسي الأرثوذكسي :هو الاتجاه الثاني في دراسة الحركة العمالية التي فسرت النشاط النقابي تبعا لأهدافه النهائية، و كان تأثير الماركسيين أشد نفعا على سوسيولوجيا الحركة العمالية حيث تم الانتقال من التاريخ البطولي إلى التاريخ الغائي في دراسة الحركة العمالية .إن وجود التنظيمات النقابية تزامن مع انتشار التكنولوجيا ودورها الحاسم في التحرك العمالي باعتبارها مثلت تهديدا للعمال بفقدانهم لوظائفهم.

2- وجهة النظر البنيوية :ترتكز هذه الأخيرة في دراسة التنظيم النقابي على بنيته الداخلية أي مكوناته كبناء اجتماعي مميز له خصائص معينة تساعده على الاستمرارية، وترتبط هذه البنى بمجموعة من القضايا هي:

-مشكلة المكتبية(البيروقراطية): هذه الأخيرة ركزت على تحليل الجانب المعنوي للنقابيين الدائمين وميلهم الطبيعي للاندماج في الطبقة الوسطى، ويمكن للنقابيين أن يجتمعوا في خلايا:

خلايا إقليمية :كما هو حال جميع العمال في محلة واحدة.

خلايا مهنية :كما هو حال جميع العمال في صناعة واحدة وتكون لها تقاليد خاصة بها.

خلايا صناعية :كما هو حال العمال في صناعة واحدة، وهي الأكثر انتشارا حاليا

نظرا لاختفاء الحرف التقليدية، ويعتبر هذا النوع من الخلايا هو الوسيلة الوحيدة

لدى الحركة العمالية للنضال ضد الرأسمالية.

-تمركز السلطة :يشكل مظهرها يطال الحركة العمالية بشكل غير مباشر ويجعل كل من البعد الوطني لسوق العمل والنفوذ الوطني والدولي للاحتكارات الكبرى وكذا تمركز السلطة بين يدي المسؤولين النقابيين، وتبني نمط معين من التنظيم النقابي أمرين مهمين.

-العلاقات بين المسؤولين والجماهير :ترتبط هذه العلاقة بدرجة التطور التقني والظروف الاجتماعية والثقافية في مختلف البلدان، وتتناسب الأجواء المختلفة التي يمكن أن تسود في الحركات العمالية الغربية مع ما يقابلها من الثقافات التي تنتشر في أوساطها، والواقع يثبت أن جملة من السمات الثقافية العامة في عمل المنظمات، تؤدي إلى نتائج بارزة في توجهها.

3-وجهة النظر الوظيفية :تعتمد على الجانب الوظيفي من خلال دراسة الوظائف المنوطة بالنقابات والتي تكون على ارتباط مباشر بالواقع الاجتماعي الذي تعيشه الطبقة العاملة، و يوجد الكثير من الدراسات

حول وظائف النقابات في المجتمعات الغربية أكثر من الدراسات التي تهتم ببنييتها، حيث وصفت إجراءات المفاوضات الجماعية بدقة كما درست تأثيرها على الحياة الجماعية وأجرت تحليلا للوضع الشرعي للنقابات وحق المفاوضات وغيرها من الوظائف.

-المفاوضات مع أرباب العمل: تشكل المفاوضات محور النشاط النقابي وغالبا ما يمهّد للإضراب، وعلى كل حال عن طريق المفاوضات تبذل الجهود لتقوية النقابة وتوحيدها، وبناء على نتائج المفاوضات كأهم وظيفة تقوم بها النقابة يجري الحكم

على زعماء التنظيمات النقابية، ويحدد مجراها عوامل مختلفة أهمها:

*طبيعة الوحدة النقابية: من حيث كونها موحدة أو متعددة وهنا تكون الحلول مختلفة للغاية.

*طبيعة الوحدة المفاوضة: قد تكون المؤسسة أو قسم منها أو جمعية محلية أو إقليمية أو وطنية.

*نوعية المفاوضين: وهو أمر هام لاسيما من ناحية العمال.

-إدارة الاتفاقيات الجماعية: في إطار الإدارة اليومية للاتفاقيات الجماعية يجري التأثير المتبادل للجماعة العمالية وللتدرج الإداري، وعلى كل حال فإنه من الصعب تجاوز رب العمل، الأمر الذي يقلل من قدرة النقابيين الحقيقية.

-العمال أمام السلطات العامة والمجتمع: تضطلع الاتحادات النقابية في معظم الأحيان بالتمثيل العام للعمال، ويصبح ممثلوا التنظيمات النقابية في كل مكان مضطرون لشرح وجهة نظرهم لدى هيئات استشارية يمكن أن يكون لها تأثير كبير، في ذات الوقت يؤلفون جماعات للضغط لدى المجالس التمثيلية)

.

4-وجهة النظر الإيديولوجية: تعتمد في تحليلها للعمل النقابي على الأيديولوجيا المتبناة التي ترى فيها المحرك الأساسي للنقابة التي تعمل وفقا لها، وتسعى لتجسيد أفكارها على أرض الواقع التنظيمي، فإ إنشاء النقابة ينطوي على اهتزاز العلاقات، القائمة ويفترض هذا إيديولوجية ثورية معينة.

5-وجهة النظر التغييرية: تعتبر وجهة النظر التغييرية النقابة عاملا مهما في لإحداث عملية تغيير الواقع الذي توجد فيه ولا تعتبرها وحدة قارة في البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع، فعندما نتفحص النقابة انطلاقا من هذا المنظور ندرك الفروق الكبيرة التي يمكن أن توجد في المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية ففي كل منها يكون هناك اختلاف شديد سواء في دور النقابات أو طريقة تكيفها أو تفاعلها أو تأثيرها في النظام الاجتماعي.

الجواب الثالث: (8ن)

4-الحركة النقابية الجزائرية بعد الاستقلال(1962)

بعد استرجاع السيادة الوطنية و رجوع النقابيين الجزائريين من تونس والمغرب، وإطلاق سراح آخرين من السجون الفرنسية، زاولوا من جديد نشاطهم داخل الإتحاد العام للعمال الجزائريين على تراب الوطن، أين وجدوا وعلى غرار باقي الجزائريين رصيда ضخما من المشاكل الإقتصادية والاجتماعية و السياسية

الناجمة عن استعمار دام أكثر من قرن. بالموازاة مع هذه المشاكل المطروحة طرح للمناقشة موضوع التنظيم النقابي وحرية النقابة كمنظمة مستقلة، الذي مثل المسألة الجوهرية في تحديد العلاقة بين الإتحاد والدولة الحديثة (السلطة)، حيث انعقدت عدة مؤتمرات للإتحاد بعد الاستقلال لتحديد طبيعة هذه العلاقة.

المؤتمر الأول (جانفي 1963): حيث كان الاهتمام منصبا على قضية التنظيم والقيادة التي انقسمت إلى مؤيد لتوصية وإشراف حزب جبهة التحرير الوطني، و معارض لهذا الاتجاه، وللتوفيق بين هذه التناقضات كان الإجماع على انتخاب مسؤولين من

ذوي الاتجاهات المتباينة، وتم في هذا المؤتمر التوصل إلى اتفاق كتابي بين الحزب والإتحاد يضمن لهذا الأخير استقلالية الجهاز و التسيير، ويمنح الحزب في المقابل حق الإشراف على الإتحاد.

المؤتمر الثاني (مارس 1965) خلال هذا المؤتمر أكد الخطاب السياسي بأن دور النقابة هو التسيير المباشر في الحياة الإقتصادية، إلا أن ذلك لم يزح الغموض الذي كان يسود الحركة النقابية، التي كانت كغيرها من المؤسسات لم تكن موجودة بعد الاستقلال، لأن النواة القيادية النقابية موجودة بحزب جبهة التحرير الوطني و ليس بالمؤسسات الإقتصادية .

المؤتمر الثالث: (1969) إن التصحيح الثوري الذي جاء في 19 جوان 1967 وأطاح فيه العقيد هواري بومدين بالرئيس الراحل أحمد بن بلة غير المعطيات، إذ وضع الإتحاد العام للعمال الجزائريين في اختيار صعب بين النضال المطلبي، أو الاندماج ليصبح مطبقا لسياسة الدولة و الحزب الحاكم. في هذه الفترة قامت الجزائر ببناء دولة وتشديد الاقتصاد الوطني. و جاء المؤتمر الثالث ليضع حدا للغموض، وأعطى انطلاقة شبه جديدة للحركة النقابية، بوضع قوانين جديدة كرسرت الارتباط وانتصار الاتجاه التسييري للحركة النقابية على ، (FLN) العضوي بالحزب الحاكم الاتجاه المطلبي .

وإذا كانت الرؤية قد تحددت خلال المؤتمر الثالث فإنها تبلورت بشكل أوضح بعد الذي منح الإتحاد صدور ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات بتاريخ: 16/11/1971 العام للعمال الجزائريين صفة المنتج والمسير. وأصبح الإتحاد منذ ذلك الحين منظمة جماهيرية للحزب، وأداة وصل بين الحزب والعمال، كما أصبحت اللجنة التنفيذية للإتحاد تعين من طرف الحزب.

المؤتمر الرابع: (1973) في الفترة بين المؤتمر الثالث والرابع للإتحاد استطاع هذا الأخير أن يلعب دورا إيجابيا في قيادة وتوجيه العمال، والنهوض بالخطط التنموية في إطار الاختيار الاشتراكي، وتميزت هذه المرحلة بالنشاطات و اللقاءات الكبرى، كالدوات الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات، واعتبر الإتحاد مدرسة للإشتراكية مهمته الأساسية تثقيف العمال و توعيتهم وتحسين ظروفهم المعيشية وتعليمهم حماية حقوقهم. وفي هذا المؤتمر تمت المصادقة على جملة القرارات التي تؤكد على إنجاح التسيير الإشتراكي و الثورة الزراعية.

المؤتمر الخامس (مارس 1978): درس عدة قضايا أساسية تتعلق بالسياسة التنموية للبلاد خاصة الشؤون الاجتماعية و رعاية العمال، وأكد على أن يتولى الإتحاد مهمة الدفاع عن مكتسبات البلاد سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية .وخلق الشروط المادية والمعنوية لإنجاح معركتي الإنتاج و التسيير، وجعل الطبقة العمالية تشارك في كل نشاط لإنجاح هذه البرامج.

المؤتمر السادس (أفريل 1982): انعقد في ضوء وجود التباس لدى العمال بين المشاركة العمالية في التسيير وبين المهام النقابية، وقد أدى هذا الالتباس إلى التداخل في الأدوار ، وفي هذا الشأن أوضحت لائحة التسيير الاشتراكي للمؤسسات التي صادق عليها المؤتمر السادس أن هناك إدراكا ضيقا لمفهوم التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي نتج عنه ترك المهام النقابية الملموسة لفائدة مهام التسيير، وإهمال المهام النقابية، وجعل مجلس العمال مجرد جهاز استشاري يتوقف على إبداء رأيه . وقد كان هذا الغموض أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عدم تعميم التسيير الاشتراكي للمؤسسات على مختلف القطاعات بالكيفية المطلوبة.

المؤتمر السابع: (1986) أشار فيه النقابيون إلى عدم قدرة العمال على التحكم في التسيير لأسباب تعود إلى مستوى التكوين، ولذلك نجد في لائحة التسيير الاشتراكي التي صادق عليها المؤتمر السابع للإتحاد، التشديد على توسيع القاعدة النقابية على وجه الخصوص(الإطارات المسيرة و التقنية)، وإعطاء الأولوية للتكوين السياسي و النقابي و العملي، والتركيز على الاختيار السليم للرجال لضمان تمثيل أفضل للعمال، والتركيز أيضا على العناصر الكفؤة و الواعية و الملتزمة. وكانت محاولة الاستنجاد بفئات غير عمالية مجرد هروب للأمام، فضلا عن الخيبة الكبيرة التي عرفها الإتحاد العام للعمال الجزائريين، بسبب الغموض في النصوص التي أبقت مجلس العمال يقوم بدور مزدوج، فهو مجلس للتسيير وفي الوقت ذاته مجلس نقابي، أثر هذا الغموض على فعالية المجلس، حيث يتردد بين دوره كهيئة نقابية تسعى لإشباع حاجات العمال المستعجلة، كتحسين القدرة الشرائية و توفير الأمان الوظيفي .ودوره كهيئة مسيرة تحت العمال على الفعالية و المردودية. فالمصالح و كسب ثقة العمال تقتضيان ترجيح الدور الأول، لكن ما يهم الإدارة هو التركيز على الجانب الإنتاجي، وحاولت السلطة من خلال الميثاق الوطني المعدل عام 1986 إزالة ذلك الغموض، حيث اعتبر مجالس العمال من الهيئات المنظمة التي تمارس عن طريقها الرقابة الشعبية، كما تحدث أيضا عن تنظيم المشاركة العمالية عن طريق تشكيل جماعات منسجمة من المنتجين و المسيرين، و تطوير الوظيفة الإقتصادية

للمؤسسة، وتعزيز وحدة التصور و القيادة ضمن المؤسسة و الوحدة الإنتاجية، عبر ضمان الانضباط الضروري لتحقيق أهداف التنمية بشكل منظم. إلا أن هذه القرارات لم تركز إلا على أولوية الجوانب الشكلية في شرح النصوص على حساب الجوهر وأفادت في خلق الشعبية، لكنها قلصت من الفعالية و المردودية التي دفع ثمنها الطبقة العاملة نفسها، وهي التي مثلت الطبقة الوسطى المهيمنة في الجزائر لثلاثة عقود بعد الاستقلال.

جماع القول ومن خلال العرض السوسيو تاريخي لسيرورة العمل النقابي قبل وبعد الاستقلال يتبين لنا أن مصير الحركة النقابية بعد الاستقلال ارتبط بمصير الحركة الوطنية نفسها، حيث أُلقت هذه الأخيرة بظلالها على الحركة العمالية ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، رغم أن مسألة الاستقلالية النقابية طرحت غداة الاستقلال وتعالّت بعض الأصوات للعودة بالحركة النقابية إلى مسارها النضالي المطلبي، إلا أن النظام الحاكم لم يؤيد هذا الطرح حيث تم تأميم العمل النقابي الحر منذ البداية لصالح الحزب الحاكم . فالحركة النقابية في الجزائر بتركيبتها وإيديولوجيتها وبرنامجها لم تمثل حركة عمالية وإنما جبهة عامة تضم كل القوى والتوجهات الممثلة للعمال الأجراء، تطلعاتها وقيادتها آتية من تطلعات الإرادة السياسية التي جعلتها تتبنى المشاريع التنموية وتدافع عنها خاصة في بداية تشكل الدولة الجزائرية المستقلة.